5 نواب يقترحون تكويت القطاع النفطي ونقل الكويتيين من عقود المقاولة إلى التكويت

قال النائب الحميدي السبيعي: تقدمت مع نواب باقتراح تكويت القطاع النفطي ونقل جميع الكويتيين من عقود المقاولة إلى التكويت ومنع الإستعانة بالمستشارين إلا بإعلان وأولوية التوظيف للكويتي ثم من بعده لغير الكويتي من أبناء الكويتيات وإلغاء جميع عقود خدمات التوظيف التي يتم عن طريقها توظيف من يريدون بدون إعلان نص الاقتراح بقانون بشأن توظيف الكويتيين في القطاع النفطي بعد الإطلاع على الدستور والقانون رقم 28 لسنة 1969 في شأن العمل في الأعمال النفطية والقوانين المعدلة له. والقانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي والمرسوم بالقانون رقم (11) السنة 1979 بشأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له.

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه:

المادة الأولى: تلتزم مؤسسة البترول الكويتية وجميع الشركات التابعة لها بتكويت جميع الوظائف خلال مدة أقصاها ستة أشهر خلال إصدار هذا القانون.

الحميدي السبيعي

المادة الثانية: عدم تجديد جميع عقود شركات الخدمات الاستشارية

ويكون التوظيف في المؤسسة والشركات التابعة لها وفق إعلان يتم نشره وتكون الأولوية للكويتيين، فإن لم يوجد فتكون الأفضلية لأبناء غير الكويتيين من أم كويتية ، فإن لم يوجد فيجوز التعاقد مع موظف غير كويتي لمدة محدودة لا تتجاوز السنة قابلة للتجديد بعد أن يتم الإعلان عنها.

المادة الثالثة: نقل جميع الكويتيين العاملين فيما يسمى بعقود المقاولة إلى العمل بنظام التكويت والعمل في الشركة التابعة لها وذلك خلال مدة (6) شهور من صدور هذا القانون.

المادة الرابعة: عدم تجديد جميع عقود الموظفين الإستشاريين لمؤسسة البترول الكويتية أو الشركات التابعة لها ، الذين تم تعيينهم بدون إعلان عند إنتهاء عقودهم ولا يتم التوظيف أو التجديد لعقود الاستعانة تلك إلا بعد الإعلان عنها.

وتكون أولوية التوظيف للكويتي ثم لغير الكويتيين من أبناء الكويتيات ثم لغير الكويتيين إن لم يوجد وذلك لمدة سنة ويتم بعدها الإعلان عن تلك الوظيفة وتكون الأفضلية للكويتي وفق الأفضلية والترتيب السابق.

الدلال: الجهات الحكومية ملتزمة برقابة «المحاسبة»

رياض عواد

أكد النائب محمد الدلال أن اجتماع رئيس وأعضاء مجلس الأمة مع ديوان المحاسبة، كان مهماً وايجابياً، إذ أبرز الديوان الجهود المبذولة لمراقبة الجهات الحكومية، وأكد مسؤولوه أن نسبة الالتزام كبيرة في الجهات الحكومية، بما في ذلك الأخذ بالملاحظات وأشادوا على الأخص بتعاون وزارات «الصحة» و«الدفاع» و«الداخلية».

وقال الدلال إن مسؤولي الديوان أكدوا بشكل حاسم عدم صحة ما أثير إعلامياً، في شأن موضوع الكمامات وبالأدلة، وأنه بانتهاء الاجتماع أشاد رئيس المجلس والنواب بدور «المحاسبة»، وتأكيد أهمية عقد لقاءات دورية معه، مع أهمية عرض رأي الرقابة اللاحقة في الاجتماعات المقبلة، وضرورة إعداد تقرير متكامل في شأن جميع أدوار الرقابة، مع إيصال شكر وتقدير أعضاء المجلس لجميع العاملين في الديوان. كما تقدم الدلال بسؤال الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الموقر. (نص السؤال): عالم جديد أثناء أزمة فيروس كورونا وعالم مختلف جداً بعد أزمة فيروس كورونا ، فالتبعات الصحية والأقتصادية والأمنية والأجتماعية الناتجة عن المرض أكثر من أن تعد أو تحصى ، وقد سببت أضراراً بالغة وخسائر منها خسائر بشرية في الأرواح وتراجع كبير في

محمد الدلال

أقتصاديات الدول ، كما أن الوباء ساهم في غياب الأمن وتعاظم الأضطراب في عدد من دول العالم، فالبشرية لم تمر عليها تجربة مماثله في آثارها ونتائجها، وجانب آخر فانه من المتوقع بأن القضاء على المرض غالباً سيأخذ فترة طويله وجهود أكبر ، الأمر الذى يتطلب معه أن تسعى الدول والحكومات ومنها حكومة دولة الكويت إلى الأخذ وأعمال الإدارة الإستراتيجية لدولها وللأزمة القائمة بالاضافة الى الإدارة التكتيكية أو المرحلية للأزمة ، وبإفتراض أن عدد من العوامل البشرية والمادية ساهمت في مواجهة الوباء إلا أن تلك العوامل وقتية وليست دائمة ولا يمكن التعويل عليها لفترات طويلة ، فمهما كان إلتزام الشعب في تعليمات الحكومات بمواجهة الوباء ، ومهما كانت قوة الدولة الأمنية في ضبط النظام ، أو كان للدولة المتانة في الوضع المالي لتحمل تبعات الأزمة الأقتصادية ،أو مدى قوة أو جهازية القطاع الطبي في مواجهة الأزمة ،أو مدى أستقرار العلاقات بين دول الجوار أو الأقليم فأن من شأن أستمرار الأزمة تراجع تلك العوامل أو إنهيار البعض منها وهو ما سيؤدى إلى عواقب وخيمة على الدول والشعوب، ومع تقديرنا الكبير للجهود المتميز حكوميا وشعبيا التي بذلت وما زالت لمواجهة الوباء إلا أنه يتطلب أن نتوكل على الله ثم نبذل الأسباب ونعمل بوعي وعقل لبناء مستقبل أفضل في ضوء الأحتمالات القائمة بإنتهاء الوباء أو بقاءه لفترات أطول وتاثير ذلك على كافة الأصعدة ، لذا يرجى إفادتنا بالتالي :

1 – هل قام مجلس الوزراء في ظل هذه الأزمة بأعادة التفكير بكويت المستقبل، وأعني بذلك هل يوجد رؤى جديدة تتطلب إعادة النظر بخطة الكويت التنموية 2035 وما هي الأسس القائمة لدى مجلس الوزراء للقيام بذلك.

2 – هل قام مجلس الوزراء بدراسة أو التخطيط لأحتمالية إستمرار الوباء لفترات طويلة وبالتالي حدد مجلس الوزراء سياسات عامة وآليات للتعامل الطبي والأمني والأقتصادي والغذائي والأجتماعي وتفعيل عمل الجهات الحكومية والقطاع الخاص مع تلك الفرضية من صور التعايش مع الوباء أو ما بعد مرحلة إنتهاء الوباء مع رجاء تزويدى بالخطط المقترحة والبرنامج الزمني التنفيذي لها .

–3 مع إختلاف تعامل الدول مع الوباء عالمياً وإختلاف التجارب مع طبيعة كل دولة ومجتمع إلا أنه يتطلب دراسة عدد من التجارب الناجحة للأستفادة منها بما يتلاءم مع دولة الكويت ، فهل هناكتواصل علمي جاد مع عدد من الدول والمنظمات للأستفادة من تلك التجارب وبالأخص في الإطار المستقبلي في كافة الأصعدة ، وهل يوجد دراسات أو أبحاث أعدت من قبل اللجان الحكومية في هذا الصدد مع تزويدي بتلك الدراسات أن وجدت .

4 – هل تم تقييم الأداء الحكومي ودور المجتمع المدني والدورالشعبي فيما مضى من أداء وتعامل مع أزمة الوباء وما هي النتائج المستخلصة من هذا التقييم والتوصيات الناتجه عنه .

5 – التخطيط للمستقبل يتطلب مساهمة كل الأطراف الفاعلة من جهات حكومية مختصة أو معنية بالتخطيط وكذلك مجلس الأمة كممثلين للشعب ومجتمع مدني مختص وأطراف أكاديمية وذات خبرة وأختصاص ، فما هي خطوات مجلس الوزراء لتفعيل العمل المشترك للتخطيط المستقبلي بإشراك الأطراف الفاعلة والمختصة ، فالكويت بنيت بسواعد جميع أبنائها وإعادة البناء والتقدم فيه يتطلب تفعيل هذه القيمة الحضارية .

الحويله: ندعم إجراءات مواجهة كورونا دون الإخلال بالواجبات الرقابية

قال النائب د.محمد الحويلة: خلال حضورنا الاجتماع الموسع مع ديوان المحاسبة لمتابعة عرض لإجراءاته الرقابية المتعلقة بالتعاقدات الحكومية المرتبطة بمواجهة كورونا خلصنا إلى أن من المهم دعم اجراءات مواجهة الفيروس دون إخلال بالواجبات الرقابية

وأضاف الحويله شددنا على متابعة ديوان المحاسبة سلامة الاجراءات التعاقدية في هذه الفترة حفاظًا على المال العام ، لذلك تقدمت باقتراح بأن يطلع الديوان مجلس الأمة بشكل دوري على هذه الإجراءات لعرضها على لجان المجلس المختصة لبحثها تفعيلا للدور الرقابي

الفضالة يطالب بمراعاة أصحاب الأمراض المزمنة في خطة عودة الحياة التدريجية

طالب النائب يوسف الفضالة بعرض الخطة الحكومية بشأن عودة الحياة التدريجية على مجلس الامة، داعيا أن تكون العودة بشكل منتظم يراعي أصحاب الأمراض المزمنة والذين يعانون من نقص المناعة.

وقال الفضالة في تصريح صحفي بمجلس الامة «استمعنا الي حديث سمو رئيس مجلس الوزراء الخاص بعودة الحياة الطبيعية تدريجيا في القادم من الايام وتحديدا في الـ 30 من الشهر الحالي».

وأضاف إنه يجب ان تكون الرسالة واضحة للوزراء كافة بضرورة ان تعود الحياة بشكل منتظم وبصورة تدريجية وتراعي الافراد كافة وكذلك المرضي الذين يعانون من امراض مزمنة ولديهم نقص مناعة وان يكونوا آخر العائدين الي العمل بعد الاطمئنان على صحتهم بالإضافة إلى النساء الحوامل.

الشاهين يقترح إطلاق اسم المرحوم عبدالعزيز الحمدان على مرفق تعليمي

أعلن النائب أسامة الشاهين تقديمه اقتراحًا برغبة قال في مقدمته: انتقل الى رحمه الله – تعالى – المربي الفاضل عبدالعزيز عثمان الحمدان، أول مدير لمنطقة العاصمة التعليمة، بعد مسيرة طويلة في خدمة الوطن بالمجال التعليمي والتربوي، طوال 21 سنة قضاها في قطاعات وزارة التربية المختلفة في حياته العامرة بالأثر الصالح والعطاء الوطني منذ ميلاده عام 1939 وحتى وفاته في عام 2020 الجارية لذا فأنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: تسمية أحد المرافق التعليمية في منطقة الرميثية، باسم التربوي المخضرم الراحل عبدالعزيز عثمان الحمدان، رحمه الله بواسع رحمته.